





PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

PAIR



32101 019520004

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.*

JUN 15 2012



١٤٢٧

Matbuat

# قانون الصحافة العثمانية

الجديد

المقترح والمصادق عليه من مجلس المبعوثان

في ٣ حزيران سنة ١٣٢٥

مترجم عن التركية

بقلم

جميل معلوف

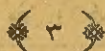
---

طبع بمطبعة المذهب في زحلة

١٩٠٩







## قانون الصحافة العشانية

### الفصل الاول

#### طريقة النشر

المادة الاولى كل جريدة او رسالة يومية او موقته يجب ان يكون لها مدير مسئول

المادة الثانية كل شخص بالغ سن الخمسة وعشرين وغير ساقط من الحقوق المدنية وغير محكوم عليه بالتزوير والاختلاس او بأي عمل آخر يدل على سوء الاخلاق او يؤدي الى الاختلال بالراحة يقدر ان يكون المدير المسئول لاية جريدة او رسالة يومية او موقته بشرط ان تكون تصرفاته موافقة لاحكام هذا القانون ويشترط عليه ايضاً ان يكون له إلمام باللغة التي ينشر فيها جريدته او رسالته الموقته الى درجة انه يحسن الكتابة فيها

المادة الثالثة كل شخص يريد نشر جريدة او رسائل موقته يتعين عليه ان يقدم استدعاءً بامضائه وامضاء المدير المسئول الى نظارة الداخلية اذا كان في الاستانة والى الوالي ام المتصرف اذا كان في الخارج محتويًا على البيانات الآتية :

- (١) اسم الجريدة او الرسالة
- (٢) اسم المكان الذي ستُنشر فيه
- (٣) المواد التي ستبحث فيها
- (٤) اوقات نشرها
- (٥) اسم المستدعي وصفته وسنه ومحل اقامته وتابعيته
- (٦) اسم المدير المسئول وصفته وسنه ومحل اقامته وتابعيته
- (٧) اللغة التي ستُنشر فيها

و يعطى للمستدعي وصلاً باستدعائه ولدى اجراء التحقيقات اللازمة بواسطة نظارة الضبطية في الاستانة او الضابطة المحلية في الخارج تُعطى اليه الرخصة وهذه المعاملات التحقيقية يجب ان تنتهي في مدة واحد وعشرين يوماً على الاكثر فاذا لم تنته التحقيقات في المدة المذكورة ولم يبين للمدعي كتابةً اسباب الممانعة المذكورة في هذا القانون فللمستدعي اذ ذاك الحق بنشر جريدته او رسالته

المادة الرابعة كل جريدة او رسالة تنشر بدون الرخصة المبينة على التدقيقات والمعاملات المذكورة في المادة السابقة او بدون اثبات الاستحقاق رسمياً بواسطة المحاكم على اثر تبليغ الاسباب المانعة او قبل مرور واحد وعشرين يوماً على تاريخ



الاستدعاء تعطّل للحال. ويؤخذ في المحكمة من خمس ليرات الى خمسين  
 ليرة جزاءاً نقدياً واذا تكرر العمل يحكم بعشر ليرات الى مئة ليرة جزاءاً  
 نقدياً او باربعة وعشرين ساعة الى شهر حبس واذا كانت مدرجات  
 تلك الجريمة ام الرسالة تستلزم العقاب قانوناً فيحكم به على حدة  
 المادة الخامسة كل جريدة او رسالة يومية او موقّعة حائزة

على الرخصة الرسمية تعتبر ملكاً للشخص المعطاة اليه الرخصة  
 ويجوز تملكها لآخر وعند موت صاحبها تنتقل بموجب احكام  
 الفرائض المرعية في الاملاك المطلقة ويترد نشرها تحت مسؤولية  
 مديرها المسؤول. ولجل تحويل الرخصة الى شخص آخر تجري  
 معاملة التحويل وتعطى رخصة على حدة

المادة السادسة لا يجوز لشخص آخر استعمال اسم جريدة  
 ام رسالة سوءاً كان استعماله لذلك الاسم عيناً او بتبديله في شكل  
 يدعو الى الالتباس. ومع هذا فيجوز استعمال اسم اية جريدة ام  
 رسالة مضي على توقيف نشرها خمس عشرة سنة

المادة السابعة اذا استغنى المدير المسؤول ام توفي ام سقط  
 من الادارة المسؤولة محكوماً عليه فيجب على الشخص الذي يقوم  
 مقامه ان يقدم استدعاء وان يجري الشروط المصروفة في المادة  
 الثالثة فاذا نشرت الجريدة بدون اجراء هذه الشروط تعتبر بلا

رخصة وتعامل بمقتضى احكام المادة الرابعة ويستوفى عن النسخ  
المنشرة الجزاء النقدي المحرر في المادة المذكورة .

## الفصل الثاني

### الاحكام الجزائية

المادة الثامنة يجب ارسال نسختين من كل عدد من  
الجريدة ام الرسالة اليومية ام المجلة على اثر طبعها ممضيتين من  
مديرها المسئول الى اكبر مأمور من مأموري الداخلية في المحل  
المنشرة فيه الجريدة والى المدعي العمومي في ذلك المحل وكل  
عدد لا يرسله المدير المسئول على هذه الصورة يؤخذ عنه ليرة عثمانية  
جزاء نقدياً

المادة التاسعة كل عدد ينشر من الجريدة ولا يكون في  
ذيله ام في رأسه اسم مديره المسئول تؤخذ ليرة عنه جزاء نقدياً .  
وصدور الاعداد على هذه الصورة بلا اسم لا ينجي مديرها  
المسئول من المسؤولية القانونية المسببة عن مدرجاتها

المادة العاشرة يجوز لباعة وموزعي الجرائد وسائر الاوراق  
المكتوبة ام المطبوعة ان ينادوا في الاسواق والاماكن العامة باسم

تلك المنشورات واسم محرريها وسعرها فقط بصوت عال . اما اعلان محتوياتها او استعمال اسماء وعناوين مخالفة للاداب العمومية . او محاولة الترغيب فيها باصوات تكل بناموس شخص . ام هيئة ام تكسر اعتبارها او على الاطلاق توجب الهيجان فذلك ممنوع ومن خالفه يحكم عليه بحجزاً تقدي من ليرة الى خمس ليرات او الحبس من اربع وعشرين ساعة الى شهر

المادة الحادية عشرة ان المجازاة القانونية الناتجة عن مدرجات الجرائد والرسائل اليومية والمجلات تقع اولاً : على المدير المسئول ام مثله ثانياً : على صاحب المقالة المنشور امضاؤه في ذيلها ثالثاً : على الطباع رابعاً : على البائع والموزع . على انه لا تقام دعوى على الاصغر من هولا . الاشخاص المختلفي الدرجات الا اذا لم يكن في الامكان اقامة الدعوى على الاكبر منه ويعامل المدير المسئول ام مثله كشريك في الذنب مع صاحب المقالة ويعتبر صاحب الجريدة ام الرسالة مسئولاً عن الاضرار والخسائر التي يحكم بها

المادة الثانية عشرة اذا اعتبر شخص انه تضرر مادياً وادبياً

من منشورات جريدة او رسالة يومية يقدر ان يقيم دعوى في المحكمة على الاشخاص المسئولين بموجب المادة الحادية عشرة طالباً العطل والضرر ولا يجبر في ذلك على اخطار المدعى عليه

وبعد المحاكمة يحكم له بالتعويضات النقدية المتناسبة مع الضرر المادي والادبي الذي يكون قد لحق به . هذا عدا عن الحبس والجزاء النقدي المعين في هذا القانون والذي يحكم به على حدة وعدا ذلك فينشر اعلام المحكمة في اول عدد واذا لزم في ثاني عدد ايضاً من تلك الجريدة او الرسالة واذا لم تنشره تغرم بدفع خمسين ليرة وقد يحكم بنشره في جريدة أخرى ام اكثر وتؤدى نفقة طبعه من المحكوم عليه .

المادة الثالثة عشرة للجرائد والرسائل والمجلات الحق بنشر صور سائر انواع المحاكمات . على انه لا يجوز في اية حالة كانت نشر مذكرات هيئة رسمية اجتمعت في صورة خفية ضمن دائرة اصول ونظام المحاكم ومتى نشرت صور المحاكمات وجب ايضاً نشر الاحكام التي تعقبها ومن خالف نص هذه المادة يؤخذ منه من عشر ليرات الى خمسين ليرة جزاء نقدياً

المادة الرابعة عشرة للمحاكم الحق بمنع نشر التفاصيل التي تعتبر مخلة بالاداب في المحاكمات العلنية فالذين ينشرون هذه المواد الممنوعة يحكم عليهم بتأدية ليرتين الى عشر ليرات جزاء نقدياً او بالحبس من اسبوع الى شهر

المادة الخامسة عشرة اذا وقعت تحريفات مقصودة عند



نشر مباحثات ومذاكرات وتقارير مجلس المبعوثان تؤدي الى  
تفسير حكمها ومعناها فيحكم على المسؤول في نشرها من خمس ليرات  
الى خمسين ليرة جزاء تقديماً او بالحبس من شهر الى ثلاثة اشهر او  
بالاثين معاً بنسبة اهمية درجة التحريفات الواقعة وذلك بناء على  
مذكرة تنظمها رئاسة المبعوثان وتقدم الى المحكمة بواسطة نظارة  
العدلية

المادة السادسة عشرة ممنوع نشر قوانين ونظامات الدولة  
العثمانية قبل اعلانها رسمياً فمن خالف ذلك يحكم عليه بليرتين الى  
عشر ليرات جزاء تقديماً واذا اقتضى الامر تضبط وتصادر الاوراق  
التي يكون قد نشرها

المادة السابعة عشرة اذا وقعت منشورات من شأنها تريف  
وتحقير احد الاديان او المذاهب والعناصر المعروفة في الممالك العثمانية  
فالمسئول فيها بموجب المادة الحادية عشرة يسجن من شهر الى سنة  
ويغرم بحزاء تقدي من عشرين الى مئة ليرة او يتعرض فقط الى  
واحد من هذين الجزائين

المادة الثامنة عشرة عند وقوع منشورات تحرك رأساً على  
الجنايات المذكورة في الفصل الثاني من قانون الجزاء فالشخص  
المسئول فيها بموجب المادة الحادية عشرة يجازى كمرتكب الجريمة

ولكن اذا لم يظهر للتحريكات المذكورة نوع من الاثر الفعلي فيجازى  
اذ ذاك بالنفي المؤبد

المادة التاسعة عشرة كل شخص يأخذ من آخر مالا او ينتفع  
منه او يحاول الانتفاع منه بواسطة التهديد بافشاء امر يخل باموسه  
او يكسر اعتباره بواسطة المطبوعات او يعزو اليه شيئا من ذلك  
يجازى بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات ويدفع عشر  
ليرات الى مئة ليرة جزاء نقدياً

المادة العشرون كل من ينشر او ينقل حوادث لا اصل لها  
او مصنعة او محرفة ام اوراقاً مسندة الى شخص ولا صحة في  
اسنادها وكان ذلك النشر والنقل مخلاً بالراحة العامة او ناتجاً عن  
سوء النية يحبس من ستة اشهر الى سنتين ويغرم بخمسة ليرات الى  
مئة ليرة جزاء نقدياً او يحكم عليه بواحد فقط من هذين الجزائين  
المادة الحادية والعشرون اذا نشرت مقالات وتساوير

مخالفة للاداب العمومية ومخلّة في الاخلاق فيؤخذ من الشخص  
المسئول عنها بموجب المادة الحادية عشرة من ليرتين الى عشر  
ليرات عثمانية جزاء نقدياً

المادة الثانية والعشرون اذا نشرت جريدة ام رسالة ام  
مجلة مقالة ضد شخص يقدّر ذلك الشخص ان يكتب ردّاً عليها

بشرطان لا تتجاوز ضعف المقالة المنشورة ضده وهذا مع تكذيب الحكومة لما قد تراه من النشر المخالف للحقيقة يجب ان ينشر في نفس عواميد العدد الاول الذي يصدر من تلك الجريدة بعد اربع وعشرين ساعة من تاريخ نشر تلك المقالة وفي عكس ذلك تؤخذ خمس ليرات الى خمسين ليرة جزاء نقدياً

المادة الثالثة والعشرون ان تكرر الجرائم المحررة في المواد السابقة يلاقي جزاء مشدداً

المادة الرابعة والعشرون ان الجريدة ام الرسالة التي تنشر ما يحرك على الجرائم المحررة في المادة الثامنة عشرة يجوز للحكومة تعطيلها الى نهاية المحاكمة في الدعوى التي تكون قد أقيمت عليها وذلك من اجل المحافظة على الامن العام على انه اذا برئت ساحة المدير المسئول في المحاكمة فيحق له اذ ذاك ان يطلب تعويضاً عن العطل والضرر

المادة الخامسة والعشرون ان الاحكام الجزائية كافة المدرجة في هذا القانون بحق جرائم المطبوعات تشمل الجرائد والرسائل اليومية والمجلات والصور التي تنشر فيها وكل ما يباع في المحلات العمومية والاجتماعات من الاوراق المكتوبة والمطبوعة وايضاً ما يعلق على الحيطان وما ينشر من الاعلانات

## الفصل الثالث

### في الذم والقذح

المادة السادسة والعشرون يعتبر (ذمًا) كل ما يعزى الى شخص ام الى هيئة من الاشخاص مع بيان السبب من الامور الداعية الى الاخلال بناموسه ام كسر اعتباره ويعتبر (قذحًا) ما يعزى اليه من هذا القبيل بلا سبب - اما الانتقاد ضمن درة آداب المناظرة فلا يشكل جرماً في اي وقت كان

المادة السابعة والعشرون اذا نشرت مقالات او الفاظ او تعبيرات متضمنة القذح ام الذم بالحضرة السلطانية فالشخص المسئول عنها بموجب المادة الحادية عشرة يسجن من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات

المادة الثامنة والعشرون اذا وقع ذم ام قذح بملوك الدول المتحابة او برؤساء حكوماتها فجزاؤه السجن من شهر الى سنة

المادة التاسعة والعشرون اذا وقع ذم بالعائلة السلطانية او بمجلس الاعيان والمبعوثان او بالمحاكم وسائر الدوائر والهيئات الرسمية او بالجيش العثماني او بسفراء وقناصل الدول المتحابة المقيمين في الممالك العثمانية فالشخص المسئول عن ذلك بمقتضى



احكام المادة الحادية عشرة يسجن من شهر الى ستة ويؤخذ منه  
ايضاً من عشر ليرات الى مئة ليرة او يجازى بواحد فقط من الجزائين  
اما عند وقوع القدح فيسجن صاحبه من اسبوع الى ستة  
اشهر ويغرم ايضاً بخمس ليرات الى خمسين ليرة جزاء تقديماً او يجري  
عليه واحد من هذين الحكمين واذا اوجبت المقالة المتضمنة الذم ام  
القدح ضرراً ام خسارة للمدعي فتستوفى له التعويضات على  
حدة

المادة الثلاثون اذا وقع ذم بشخص من افراد الاهالي  
فالشخص المسئول عن الذم بموجب المادة الحادية عشرة يسجن من  
اسبوع الى ستة اشهر ويغرم ايضاً بخمسة ليرات الى خمسين ليرة  
جزاء تقديماً او يحكم عليه بواحد من الجزائين واذا وقع قدح فيجس  
صاحبه من اسبوع الى ثلاثة اشهر ويؤخذ منه من ثلاث ليرات  
الى اربعين ليرة جزاء تقديماً او يجزى مجزاً واحد من الاثنين واذا  
تسبب عن المقالة المتضمنة الذم ام القدح ضرر وخسارة للمدعي  
فيعوض عليه على حدة .

المادة الواحدة والثلاثون لدى وقوع الذم ام القدح  
الشخصي بوزراء الدولة او الاعيان او المبعوثين او باقي مأموري  
الحكومة فتجري اذ ذاك احكام المادة الثلاثين اما اذا كان الذم

والقدح عائداً الى الامور المتعلقة بواجبات مأمورياتهم فيعمل في هذا الباب بموجب المادة التاسعة والعشرين على انه اذا ذمَّ بهؤلاء بصفة كونهم مدراء شركات مالية وتجارية او بصفة مستخدمين فيها وكان الذم منحصراً بافعالهم العائدة الى واجبات مأمورياتهم هذه ومبنيّاً على سبب وثبتت عليهم تلك الافعال لدى المحاكمة فلا يترتب على المنشورات الواقعة جزاء قط ولكن اذا ذمت شخصياتهم في اثناء ذم اعمالهم المتعلقة بواجبات مأمورياتهم او قدح بهم فيجوز اذ ذاك على الشخص المسؤل الجزاء المرتب للذم والقدح الشخصي بتمامه .

## الفصل الرابع

### مواد متفرقة

المادة الثانية والثلاثون ان الدعاوي المتعلقة بجرائم المطبوعات تقام في المحاكم العمومية . اما تعقيب الجرائم المنوّه عنها في مواد ١٧ و ١٨ و ٢١ و ٢٧ فيناط رأساً بالمدعي العمومي والجرائم الناتجة عن الذم والقدح بحكام الدول المتحاربة ومأموريها السياسيين تلاحق بناءً على مراجعة السفراء لنظارة الخارجية من قبل المدعين

العموميين ايضاً وكذلك الذم والقذح بمجلسي الاعيان والمبعوثين  
ودوائر الحكومة والهيئات الرسمية والجيش العثماني يتعقبه المدعون  
العموميون بناءً على المذكرة التي يكتبها الرؤساء والقواد الى نظارة  
العدل اما دعاوى الذم والقذح الاخرى المدرجة في هذا القانون  
فتقام من قبل المدعي الشخصي فقط

المادة الثالثة والثلاثون ان الدعاوى التي لا تقام ضد جرائم  
المطبوعات في مدة ثلاثة اشهر لا تسمع

المادة الرابعة والثلاثون ان اصحاب الجرائد والرسائل  
الموجودة اليوم ومدراءها المسؤولين مجبورون على استيفاء  
الشروط القانونية المدرجة في هذا القانون في مدة شهر من اعلانه  
على الاكثر وفي عكس الامر تعتبر الجريدة ام الرسالة بلا  
رخصة

المادة الخامسة والثلاثون ان المجلات التي لا تعلق لها  
بالسياسة والتي هي فنية وادبية بحجة فهي باعتبار كونها من نوع  
الكتب ليست تابعة لاحكام طريقة النشر المشروحة في هذا القانون .  
المادة السادسة والثلاثون ان الجرائد والمجلات التي تطبع  
في الممالك الاجنبية يجوز منع نشرها وتوزيعها في البلاد العثمانية  
بموجب قرار خاص من مجلس الوكلاء . وبموجب امر من نظارة

الداخلية يجوز منع نسخة واحدة منها  
المادة السابعة والثلاثون ان احكام نظام المطبوعات المورخ  
في ٢ شعبان سنة ١٢٨١ مفسوخة  
المادة الثامنة والثلاثون يتعين على ناظري الداخلية والمالية  
تنفيذ هذا القانون .

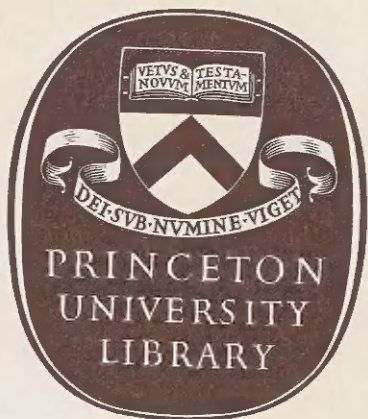
#### مادة موقفة

ان الاجانب الذين لهم امتيازات خاصة ويرومون نشر جريدة  
ام رسالة يومية ام موقفة مجبورون ان يقدموا مع طلب الرخصة  
تمهيداً مصادقاً عليه من سفرائهم ام قناصلهم بالخضوع كالتبعة العثمانية  
لاحكام هذا القانون بتمامه وبدون ادنى امتياز يستدعي مداخلته  
القناصل









PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY



32101 019520004

(Arab)  
KPA  
.M372

QANUN AL-SIHAFAH AL -UTHMANIYAH